

سبينوزا والتراث اليوناني:
من نقد الميتافيزيقا المتعالية إلى تأسيس أونطولوجيا المحايثة والسياسة

د. محمد لمعر
دكتوراه الفلسفة من جامعة الحسن الثاني
وأستاذ التعليم الثانوي التأهيلي بسطات
المملكة المغربية

ملخص:

تتأسس الفلسفة السبينوزية على مدخل إبستمولوجي خصب يتقاطع بعمق مع بعض مركّزات العقلانية اليونانية، مع انتمائها الواضح إلى سياق الحداثة الفكرية في القرن السابع عشر. ولم تكن عودة سبينوزا إلى التراث الإغريقي مجرد استحضر تاريخي سلبي، وإنما مثلت بحثًا في شروط إمكان نسقه الفلسفي القائم على جعل العقل معيارًا للفهم، والنظر إلى الطبيعة بكونها نظامًا منسجمًا تحكمه قوانين الضرورة. غير أن هذه الاستعادة اتسمت بتوتر نقدي خلاق، إذ أقام سبينوزا تمييزًا داخل العقلانية الإغريقية نفسها، واتخذ موقفًا نقديًا صارمًا من بعض أقطابها، وفي مقدمتهم سقراط وأفلاطون وأرسطو، في مقابل اهتمامه بحكماء الطبيعة الأوائل والفلاسفة الذريين، مثل ديموقريطس وأبيقور ولوكريتيوس.

الكلمات المفتاحية: سبينوزا، العقلانية اليونانية، المحايثة، الأونطولوجيا، الدولة.

Abstract:

Spinoza's philosophy is grounded in a fruitful epistemological approach that deeply intersects with some of the fundamental premises of Greek rationalism, while remaining clearly situated within the context of intellectual modernity in the seventeenth century. Spinoza's return to the Greek philosophical heritage was not merely a passive historical revival; rather, it constituted an inquiry into the conditions of possibility of his philosophical system, which establishes reason as a criterion for understanding and conceives of nature as a coherent system governed by the laws of necessity. Yet this appropriation was marked by a creative critical tension, as Spinoza drew a distinction within Greek rationalism itself and adopted a rigorous critical stance toward some of its major figures, foremost among them Socrates, Plato, and Aristotle, while showing particular interest in the early philosophers of nature and the atomists, such as Democritus, Epicurus, and Lucretius.

مقدمة:

يشكل البحث في أصول الفكر الحديث وعلاقته بالمرور الفلسفي القديم مدخلاً إستراتيجياً أساساً لفهم التحولات التي عرفها تاريخ الفلسفة، ولا سيما تلك التي مست مفاهيم العقل، والطبيعة، والإنسان، والسياسة. وتدرج الفلسفة السبينوزية ضمن أبرز المشاريع التي أعادت بناء هذه العلاقة على نحو جذري، فقد مثلت لحظة فارقة في تاريخ الفلسفة الحديثة من خلال إعادة ترتيب الصلات بين العقل والطبيعة والسياسة داخل نسق فلسفي يقوم على وحدة الوجود ومبدأ المحايثة. ومع أن سبينوزا ينتمي بوضوح إلى سياق القرن السابع عشر وإلى التحولات الفكرية والعلمية التي أرست دعائم الحداثة، فإن مشروعه الفلسفي يحتفظ بصلات عميقة مع بعض مرتكزات العقلانية اليونانية، خصوصاً ما يتصل منها بالنظر إلى الطبيعة بكونها نظاماً منتظماً تحكمه الضرورة، وبإمكان بلوغ المعرفة عبر العقل دون رد الوجود إلى علل مفارقة أو غايات تتجاوزه.

غير أن حضور العقلانية اليونانية في الفكر السبينوزي لا يتخذ صورة امتداد تاريخي مباشر، فهو يتشكل عبر قراءة نقدية تعيد ترتيب عناصر هذا التراث، وتكشف عن التباين القائم بين اتجاهاته الفلسفية. فسبينوزا لا يتعامل مع الفلسفة اليونانية بوصفها نسقاً فكرياً متجانساً، ويحرص على التمييز بين مساراتها المتباينة في تصور الطبيعة والوجود والعقل، مستخلصاً من هذا التراث ما ينسجم مع مشروعه الفلسفي، ومخضعا ما يتعارض مع أسسه النظرية للنقد والمراجعة.

ويتجه نقده إلى النزعة المثالية والغائية التي ارتبطت، بدرجات مختلفة، بأفلاطون وأرسطو، وما أفضت إليه من إقرار بمراتب للوجود وربط الموجودات بغايات تتجاوز نظام الطبيعة. وفي المقابل، يولي اهتماماً خاصاً لحكماء الطبيعة وبعض الفلاسفة الذريين، مثل ديموقريطس وأبيقور، لما ينطوي عليه تصورهم من نزوع إلى تفسير الوجود انطلاقاً من الطبيعة نفسها، ومن محاولة لفهم العالم دون الاستناد إلى مبادئ مفارقة له. فالتمييز يكشف عن عملية إعادة بناء لمجموعة من الأسئلة والمفاهيم القديمة داخل أفق أنطولوجي جديد يجعل الطبيعة وحدة قائمة بذاتها، ويضع الضرورة في قلب تفسير الوجود.

وتتجاوز دلالة هذا التحول المجال الأنطولوجي لتطال المجال السياسي بصورة مباشرة؛ فنقد الميتافيزيقا المتعالية ومقولات المخيلة عند سبينوزا يرتبط بإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها تصورات الإنسان والسلطة والدولة. فالانحراف عن فهم الطبيعة وشروط الوجود الإنساني لا يقتصر على كونه خطأً في المعرفة، وقد يتخذ صورة بنية سياسية حين تقوم السلطة على الخوف والأوهام والاعتقادات الغائية، وحين تُستبدل القدرة على الفعل بالخضوع لقوى يُنظر إليها بكونها مفارقة للطبيعة والتاريخ. ويكتسب تحليل سبينوزا لأسباب اضطراب المدينة-الدولة الإغريقية دلالة تتجاوز الوصف التاريخي، لارتباط استقرار الاجتماع السياسي بنوعية القوى والانفعالات التي تتحرك داخله، ويمدّى قدرة العقل على تنظيمها وتوجيهها نحو حفظ المشترك.

ومن هذا الترابط بين الأنطولوجيا والسياسة يتحدد المسار العام للدراسة: تبدأ بمساءلة علاقة سبينوزا بالعقلانية اليونانية، بوصفها علاقة نقدية أعاد من خلالها بناء مفاهيم الطبيعة والضرورة والعقل داخل أفق المحايثة؛ ثم تتجه إلى نقد النزعة الغائية والتراتبية في الفلسفة الأفلاطونية والأرسطية، في مقابل اهتمامه بحكماء الطبيعة والفلاسفة الذريين، للكشف عن انتقاله من نقد الميتافيزيقا المتعالية إلى إعادة تأسيس الوجود في وحدة الطبيعة والجوهر. ويمتد هذا التحول إلى المجال السياسي عبر تحليل أسباب انخراط المدينة-الدولة وعلاقة ذلك بسيادة الأهواء وتراجع العقل، وصولاً إلى تبين تمايز الضرورة السبينوزية عن القدريّة الرواقية، وكيف أسهم الانتقال من التعالي إلى المحايثة في إعادة صياغة الدولة والقانون والحرية باعتبارها تنظيمًا للقوى البشرية داخل نظام الطبيعة. وهكذا، تنتظم الدراسة

حول محورين متكاملين: يتناول أولهما نقد الميتافيزيقا المتعالية وإعادة بناء مفهوم الوجود، بينما ينصرف ثانيهما إلى نقد أسباب الانحطاط السياسي وتأسيس التفكير في الدولة انطلاقاً من مقتضيات المحايثة والضرورة الطبيعية.

وتبني الدراسة، على إشكالية مركزية تتصل بطبيعة حضور العقلانية اليونانية في المتن السبينوزي: كيف يمكن تفسير استدعاء مفاهيمها الأساس، ولا سيما الطبيعة والضرورة والعقل، في الوقت الذي يوجه فيه سبينوزا نقداً واضحاً إلى عدد من أبرز ممثليها، وفي مقدمتهم سقراط وأفلاطون وأرسطو؟ وهل يتعلق الأمر باستعادة تاريخية لمقولات فلسفية سابقة، أم أن سبينوزا يعيد بناء عناصر هذه العقلانية داخل أفق فلسفي جديد يجعل من المحايثة أساساً لإعادة تحديد الوجود والإنسان والسياسة؟ وبعبارة أخرى، هل ينبغي فهم العلاقة بين سبينوزا والعقلانية اليونانية بوصفها استمراراً لتقليد فلسفي سابق، أم أنها عملية نقدية يعاد من خلالها تقويم هذا التقليد واستخراج بعض إمكاناته النظرية ضمن شروط الحداثة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية سؤالان مترابطان، يتخذ أولهما طابعاً أونطولوجياً ونقدياً، ويتعلق بالدواعي التي جعلت سبينوزا يولي أهمية خاصة لحكماء الطبيعة والفلاسفة الذريين، مثل ديموقريطس وأبيقور، في مقابل نقده للنزعة الغائية والتراتبية التي ارتبطت بالفلسفة الأفلاطونية والأرسطية. ويستدعي ذلك فحص الطريقة التي تتبع بها الفلسفة السبينوزية انتقال التفكير من النظر في الوجود ضمن شروط الطبيعة إلى إخضاعه لمقولات الغاية والتعال، ثم بحث الكيفية التي يستعيد بها الوجود وحدته داخل تصور يجعل الله والطبيعة تعبيرين عن حقيقة واحدة، ويعيد الأحكام الأخلاقية والغايات المنسوبة إلى الأشياء إلى شروط الإنسان وقدراته وتصوراته.

أما السؤال الثاني فيتحدد في أفق سياسي وعملي، وينصب على كيفية تفسير سبينوزا لأسباب انحطاط النموذج الإغريقي للمدينة-الدولة، ومدى ارتباط ذلك بتراجع دور العقل وسيادة الأهواء والانفعالات التي تزعزع شروط الاجتماع السياسي. كما يتصل هذا السؤال بتحديد الفارق بين الضرورة السبينوزية والتصور الرواقى للضرورة، وبيان الكيفية التي يتحول بها فهم الضرورة، عند سبينوزا، إلى شرط للحرية بدل أن يكون تعبيراً عن الخضوع لمصير قهري. وبذلك، ينتهي البحث إلى مساءلة الكيفية التي يفضي بها الانتقال من التعالي إلى المحايثة إلى إعادة تحرير المجال السياسي من الشرعيات المفارقة والنماذج المتعالية، وجعل الدولة تنظيمياً للقوى البشرية وتعبيراً عن قدرتها المشتركة على حفظ الوجود السياسي وتوسيع مجال الحرية.

المحور الأول: نقد الميتافيزيقا المتعالية والاستعادة الأونطولوجية لمفهوم الوجود

يتخذ تناول فكر سبينوزا في ضوء العقلانية اليونانية مدخلاً إبستمولوجياً خصباً لفهم الأفق النظري الذي تتأسس عليه فلسفته؛ ذلك أنّ هذا الفكر، على الرغم من انتمائه إلى سياق الأزمنة الحديثة، ينهل بعمق من تراث فلسفي قديم جعل من العقل معياراً للفهم، ومن الطبيعة نظاماً محكوماً بقوانين الضرورة. لذا، فإنّ العودة إلى العقلانية اليونانية هي استكشاف لشروط إمكان التفكير السبينوزي ذاته.

دشن الفلاسفة اليونان، وفي مقدمتهم حكماء الطبيعة الأوائل وأفلاطون وأرسطو، تقليداً فلسفياً يقوم على الثقة في قدرة العقل على إدراك النظام الكامن في الكون، فتحول العالم من مجال تحكمه الفوضى والأهواء إلى بنية منتظمة قابلة للفهم من خلال المفاهيم الكلية والمبادئ العقلية. ولم يقتصر هذا التصور على تفسير الوجود الطبيعي، فقد امتد إلى المجال السياسي، فأصبحت المدينة تُفهم في ضوء نظام من القواعد والعلاقات التي تستهدف تحقيق الانسجام في الحياة المشتركة. فقد ارتبط التفكير السياسي اليوناني بالتصورات الأخلاقية والطبيعية التي شكلت خلفيته النظرية، وهو ما يلتقي، على نحو خاص، مع الفلسفة السبينوزية في رفض الفصل الجذري بين الإنسان والطبيعة، وفي النظر إلى السياسة ضمن نظام الوجود وقوانينه.

يمكن القول إن سبينوزا يستعيد الروح العميقة للعقلانية اليونانية في صياغة فلسفية جديدة، بعد تحريرها من عناصرها المتعالية. فهو لا يقيم، على خلاف أفلاطون، فصلاً بين عالمين، ويؤسس لوحدة في الوجود تجعل الطبيعة كلاً واحداً متصلاً، تحكمه قوانين الضرورة. كما يلتقي مع أرسطو في التأكيد على انتظام الطبيعة، مع إعادة النظر في النزعة الغائية التي توجه تفسير الموجودات، وإحلال تصور للعلية الضرورية يجعل كل شيء تعبيراً عن علته الكامنة في نظام الطبيعة. وفي هذا الجانب، يقترب مشروعه من النزوع الطبيعي الذي ميز تفكير حكماء الطبيعة الأوائل، مع اختلاف الأساس الأنطولوجي الذي تنتظم داخله هذه الرؤية.

ولا تمثل العقلانية السبينوزية قطيعة تامة مع التراث اليوناني، كما لا تستعيده في صورته الأصلية؛ فهي تعيد بناء بعض إمكاناته الفلسفية داخل أفق جديد، ينتقل فيه التفكير من البحث عن الغايات إلى الكشف عن الضرورة، ومن ربط السياسة بأمثوزج مثالي إلى فهمها بكونها تعبيراً عن قوى الطبيعة البشرية وشروط الاجتماع. وفي هذا السبيل، يكتسب استحضار العقلانية اليونانية قيمته في الكشف عن الكيفية التي أعاد بها سبينوزا ترتيب العلاقة بين العقل والطبيعة والسياسة، ضمن تصور محايث يضع الوجود الإنساني والسياسي داخل نظام الطبيعة، ويفتح بذلك أفقاً جديداً للتفكير في الدولة والحرية.

غير أنّ الفلسفة اليونانية، عامة، والسياسية منها على وجه الخصوص، قد تعرّضت لجملة من الانتقادات من قبل سبينوزا، ولا سيّما فيما يتعلق بفلسفتي أفلاطون وأرسطو. فقد ردّ في إحدى رسائله إلى مراسله هيجو بوكسل (Hugo Boxel) قائلاً: "إنّ سلطة أفلاطون وأرسطو وسقراط، ليست لها قيمة كبيرة في نظري، كنت سأكون أكثر اندهاشاً إذا ما ذكرت لي أبيقور، ديموقريطس، لوكريس، أو أحداً من الذين (...). لقد كانوا غيورين من شهرته إلى درجة أنهم أحرقوا كتبه"¹. ومن ثمة، يطرح هذا الموقف إشكالاً فلسفياً دقيقاً: لم انتقد سبينوزا هذا الثلاثي - سقراط وأفلاطون وأرسطو - في حين أثنى على حكماء الطبيعة من قبيل ديموقريطس وأبيقور ولوكريتيوس؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذا النقد من جهة، وبين الحضور الكثيف لمفاهيم يونانية مركزية مثل - الدولة، والعدالة، والجوهر، والقانون، والسياسة، والمجتمع، والعلة، والوجود - في المتن السبينوزي من جهة أخرى؟

إنّ هذا التوتر الظاهري لا يفهم إلا في ضوء المشروع النقدي لسبينوزا، الذي يتجه إلى إعادة توجيه العقل اليوناني وتحريره من نزعاته الغائية والمتعالية، وإعادة تأسيسه على مبدأ الضرورة والمحايثة. وبهذا المعنى، يمثل سبينوزا ورثاً نقدياً لهذا التراث؛ فهو يستعيد عناصره العقلانية، ويعيد بناء مفاهيمه داخل نسق فلسفي جديد، تنتقل فيه وظيفة هذه المفاهيم من تبرير المثال إلى الكشف عن الواقع وفهمه في انتظامه الضروري.

فالتحولات الفكرية والصراعات السياسية، جعلت الفكر الفلسفي اليوناني لا يحافظ على تراث حكماء الطبيعة، حيث التوجه الأنطولوجي الأصل، نظراً إلى حدوث منعطفات وتحولات سياسية وفكرية واجتماعية، جعلت مفهوم الوجود يتوارى خلف الحجب والأستار، فاتحاً المجال لتصورات جديدة، والاستناد إلى وسائط للتفكير في الأشياء؛ بحكم أن هناك فرقاً بين التفكير في الشيء مباشرة وكما هو، والاستعانة بوسائط، من أهمها، تحوّل مجرى نهر الفلسفة، من النظر في الوجود إلى النظر في قضايا الإنسان السياسية والاجتماعية والقانونية.

حدث ذلك مع سقراط الذي عُرف بكونه أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، فخرج الفكر الفلسفي من دائرة التمرکز حول مبحث الأنطولوجيا، إلى التمرکز حول الإنسان والأخلاق والسياسة، بمعنى التمرکز حول الوجود ونسيان الوجود، فاشتدّ تهميش الوجود لصالح الموجود، وتقوّى الفكر الديني الذي فرض سطوته على الفلسفة في العصور الوسطى، مفرغاً الوجود من معانيه

1 Spinoza, Baruch, *Correspondance*. Trad. Maxime Rovere, lettre 56, GF, Flammarion, Paris, 2010. P : 313.

الأونطولوجية الأصيلة، مُهتَمًا بتصورات لاهوتية متعالية، أثرت في مبحث الوجود، وانتقل صداها إلى هو سياسي واجتماعي وقانوني، فابتعد العقل عن الوجود، واقترب من التعالي.

لم يعد الوجود يُفهم بوصفه الأصل الذي تتأسس عليه الأشياء جميعها، فقد أُقيم فوقه كائن متعالٍ أسندت إليه مسؤولية تفسير الكل وضمان انتظامه. وعلى الرغم من محاولات الإبقاء على مفهوم الوجود، فقد ارتبط الإشكال بإسناد صفة الجوهر إلى الإله كونه الوجود الحقيقي، في حين غدت سائر الموجودات صورًا ناقصة أو أعراضًا تجري عليها أحكام الكون والفساد. وقد أسهمت في ترسيخ هذا التصور مواقف الفلاسفة المدافعين عن الأطروحات المتعالية، والمنحازين إلى فكرة الكائن العلوي المطلق، ومن بينهم ديكارت (René Descartes)، وقبله القديس أوغسطين (Saint Augustin) وتوما الأكويني (Thomas d'Aquin).

فقد ارتبط دفاعهم عن الوجود بإقامة تراتبية داخله، وتقسيمه إلى جواهر متعددة متفاوتة في المرتبة والقيمة، بدل الانطلاق من وحدة الوجود وفهم الموجودات في إطارها. وقد أسهم تصور التراتب والتناسب عند أرسطو في تفكيك هذه الوحدة وإقامة مراتب متميزة داخل الوجود. وتبعًا لذلك، "نرى أن القسمة المقولية التي أحدثها أرسطو تنحو نحو التعالي، تعالي الجوهر على العرض، وتعالي الماهية والصورة على المادة، وستؤدي في فلسفة القرون الوسطى إلى تعالي الله على الطبيعة"¹، واستمر هذا المسار إلى حدود القرن السابع عشر، حيث "جسدت الفلسفة السبينوزية عودًا مظفرًا إلى مبحث الوجود"². كيف حدث ذلك؟

تلتقي عبقرية باروخ سبينوزا مع عبقرية حكماء الطبيعة الأوائل في العودة المباشرة إلى سؤال الوجود، بعيدًا عن الوسائط التي أقامت التصورات المتعالية بين الفكر والوجود. وتكمن أهمية المشروع الأونطولوجي السبينوزي في إعادة الاعتبار إلى الوجود باعتباره موضوعًا أصيلًا للفلسفة، وإلى الفلسفة بوصفها نظرًا في الوجود من حيث هو وجود، لا مجرد بحث في الموجودات. ويستعيد سبينوزا شيئًا من الدافع الفلسفي الأول الذي انبثق مع التجربة الإغريقية، في مدارسها الملطية والأيونية والإيلية، وفي فلسفات هيراقليطس (Héraclite) وبارمينيدس (Parménide)، حيث اتجه التفكير إلى مساءلة الوجود في كليته ووحدته، والنظر إليه بكونه أفقًا يتضمن الموجودات جميعها. هنا، يستعيد الفكر السبينوزي ذلك السؤال الأول الذي دشّن الفلسفة، ويعيد صياغته داخل أفق المحايثة ووحدانية الطبيعة، وهو ما يفسر وصف حكماء الطبيعة الأوائل بأنهم "سبينوزيين قبل سبينوزا"³.

أضفى سبينوزا على وحدة الوجود امتدادًا سياسيًا يتأسس على الاستدلال العقلي والمنهج الهندسي، فأصبح مفهوم الوجود عنصرًا محوريًا في نسقه الفلسفي والسياسي، بحيث يصعب فهم القضايا الإنسانية في مختلف تجلياتها من دون استحضار الأساس الأونطولوجي الذي تنتظم داخله. وقد أعاد سبينوزا مفهوم الوجود إلى صميم البحث الفلسفي ومجال الأونطولوجيا، وجعله أساسًا لبناء المعرفة الإنسانية وفهم شروطها. وتتمثل غايته الأولى في تأسيس أونطولوجيا جذرية يتمحور موضوعها حول الوجود، وتمتد نتائجها إلى السياسة والاجتماع والقانون، وإلى صلاح النفس وطلب السعادة. وبهذا المسار، يضع سبينوزا تصورات في مواجهة التصورات اللاهوتية والميتافيزيقية، "التي لا تتوافق وطموحه الهادف إلى تأسيس مبحث أصيل للوجود"⁴، وفي هذا الإطار، يذهب

1 أحمد العلمي، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، منشورات أفريقيا الشرق، (دون طبعة)، الدار البيضاء 2015، ص: 22.

2 أحمد العلمي، الوجود بين الوحدة والاختلاف في فلسفة سبينوزا، الوجود بين الوحدة والاختلاف في فلسفة سبينوزا، مجلة مدارات فلسفية، مجلة الجمعية الفلسفية المغربية، العدد 15، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 1998. ص: 92.

3 Meschonnic Henri, *Spinoza Poème de la pensée*, Maisonneuve et Larose, Paris, 2002, P. 48.

4 أحمد العلمي، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، مرجع سابق، ص: 24.

أحمد العلمي إلى أن "وكانت الفلسفة بدأت مع ما قبل السقراطيين مع هيراقليطس وبارمنيدس، بالتفكير في الوجود لتعود ثانية [مع سبينوزا]"¹.

وقد تأسست جوانب واسعة من الحضارة الغربية على مرتكزات العقل الأفلاطوني ذي النزعة المثالية، ولا سيما في كتابه "الجمهورية"، حيث تتخذ العلاقة بين المفاهيم صورة تراتبية تقوم على التمييز بين الروح والجسد، والعقل والحس، مع منح الأفضلية للمثالي على حساب الواقعي والعيني المباشر. وتمثل الأفلاطونية، في حدود القراءة التي يقترحها هذا البحث، اتجاهًا يتعارض مع المشروع الفلسفي والسياسي لسبينوزا القائم على وحدة الوجود والمحايثة؛ فالموجودات لا تنتظم وفق مراتب وجودية منفصلة، وتُفهم جميعها ضمن وحدة الطبيعة وفي إطار العلاقات الداخلية التي تصل بينها. ولا تقوم هذه العلاقات على التفاضل الوجودي، وتنتظم وفق مبدأ التضامن والمحايثة، بحيث يحضر كل موجود ضمن نظام الطبيعة، ويرتبط بسائر الموجودات وفق القوانين الضرورية التي تحكم وجوده.

وانطلاقًا من هذا التصور، يوجه سبينوزا نقده إلى عدد من المفاهيم الأفلاطونية، من قبيل المثال والتراتب ومحاكاة الواقعي للمثالي، فضلًا عن تهميش الجسد لحساب الروح، وهي تصورات ترتبط بإقامة سلم للقيم والمبادئ وبفصل الغايات عن شبكة الأسباب التي تنتظم بها الموجودات. وعلى الضد من ذلك، تقوم الفلسفة السبينوزية على نفي الغائية وإرجاع الظواهر إلى عللها الطبيعية، فقد "رمى عرض الحائط بكلّ غائية خارجية"²، ومن خلال هذا الموقف، يتجه سبينوزا إلى تفكيك التصور المتعالي الذي يمنح الغاية موقعًا حاسمًا في تفسير الوجود، ويبعد بناء العلاقة بين الموجودات داخل نظام الضرورة الطبيعية.

وتتقاطع هذه المناهضة للمقولات الأفلاطونية مع النقد الذي وجهه نيتشه إلى الميتافيزيقا، فقد التقى الفيلسوفان في مساءلة عدد من المفاهيم التي ترسخت منذ أفلاطون واستمرت أثارها في الفكر الغربي، مع اختلاف السياق الفلسفي والأساس النظري لكل منهما. وتمثل هذه المساءلة مخاطرة فكرية؛ بحكم أن الفيلسوف، كما يقول نيتشه، "يجازف يوميًا بحياته، إنه يمارس اللعب الخطر"³. وقد اتجه نيتشه إلى نقد الميتافيزيقا منذ تشكلها في الفلسفة اليونانية، ولا سيما مع أفلاطون وسقراط، ثم امتدادها وترسخها داخل المسيحية، معتبرًا أنها أسهمت في تثبيت منطق الثنائيات الذي ظهرت ملامحه في الحوار السقراطي، ثم اكتسب مع أفلاطون صياغة نظرية أكثر انتظامًا، انتقل فيها التمييز من ثنائية المتحاورين إلى ثنائية المحسوس والمعقول.

يمكن اعتبار آفة الميتافيزيقا منذ أفلاطون، وإلى حدود النقد السبينوزي، أنها رسخت مبدأ التراتبيات، والإيمان بعلمين متعارضين، واحد أفضل من الآخر، وأن العالم الحقيقي سواء تجلّى في المثل الأفلاطونية أو العالم الآخر المفارق بالنسبة إلى المسيحية، ليس في متناول الجميع. بينما المشروع السبينوزي الفلسفي - السياسي، تأسس أصلاً على تقويض مبدأ الثنائيات، الذي تحكم في الفكر الفلسفي الغربي والعربي والإسلامي لقرون طوال، وانعكس ذلك على المجال السياسي، وعلى مفهوم الدولة بالخصوص، حيث "نتقل مع سبينوزا من تعددية وجودية تفترض تعاليًا إلهيًا، كما سادت في الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي، إلى أحادية وجودية فعلية تُقَرُّ بتساوٍ مطلق"⁴. أما إشادة سبينوزا بفلسفة الذريين والأبيقورية، فمرده من وجهة نظرنا إلى محاولة هؤلاء الجمع بين الرؤية الأنطولوجية -

1 أحمد العلمي، الوجود بين الوحدة والاختلاف في فلسفة سبينوزا، المرجع نفسه، ص: 92. (بتصرف).

2 Victor Delbos, *Le Spinozisme*, Vrin, 5è éd, Paris, 1958, P : 122.

3 Friedrich Nietzsche, *Par-delà le bien et mal*, Gallimard, Paris, 1971, P : 205.

4 أحمد العلمي، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، مرجع سابق، ص: 26.

الإيتيقية حول العالم مع الطبيعة والكون والإنسان، بغاية تحقّق الانسجام الكلي، وحياسة الإنسان شكلاً من أشكال الطمأنينة الروحية (L'eudémonisme) أو الأتراكسيا¹ (L'atrasie).

لقد حاولت الفلسفة اليونانية ترسيخ فكر أخلاقي يحقّق للفرد خلاصه الروحي، على أساس التّظر في الطبيعة، ذلك هو مجهود أبيقور (Épicure) حيث أكّد أهمية تحصيل السعادة القصوى عن طريق التحرّر من الرغبات العبتية التي توازي الانفعالات الهدامة عند سبينوزا، وعدم الاستغراق - بالنسبة إلى أبيقور - في الملذّات التي لا جدوى منها، لكن، هذا لا يعني أن الفلسفة السبينوزية المؤكّدة أهمية الخلاص، خليط من المذاهب الفلسفية القديمة "كالأبيقورية والجبرية والرواقية"²؛ إذ إنّ تحقّق الخلاص للفرد، يتأسس حسب سبينوزا على العقل والتفكير الفلسفي، وفهم النظام الطبيعي، وضرورة وجود الدولة، وعلاقة ذلك على طبيعة الإيمان العقلي والرؤية لله جوهراً، أي أنّه، لا يجب إسقاط الرؤيتين الأبيقورية والرواقية الرومانية على الفلسفة السبينوزية واعتبارهما شيئاً واحداً، وإن كنا لا ننكر وجود تقاطعات وتمايزات، خاصّة فيما يتعلق بمسألة العيش وفق مقتضى الطبيعة، لكن، هناك اختلاف جوهري على المستوى السياسي.

تؤكّد الرواقية، خاصّة مع إبيكتيتوس (Épictète) (55م - 125 أو 130م) وجود ضرورة قصوى مطلقة، تتحكّم في الكل، بحيث يصير الإنسان مسلوب الفعل ولا قدرة له على الاختيار أو تغيير مصيره في الحياة، وليس له القدرة والحكم على تلك الضرورة أو محاولة تجاوزها، وفي ذلك نفي مطلق لحرية الإنسان؛ ذلك أن فكر إبيكتيتوس يرتبط، بتصور الرواقية بشكل عام لنظام العالم، وهو نظام ثابت غير قابل للتغيير صنعه عقل مطلق وحدّد منذ الأزل الحوادث والوقائع الطبيعية والبشرية جميعها.

يعني ذلك، أن نظام العالم مغلق أشبه بالأسطوانة التي تدور بحرية، ولكن، حركتها محدّدة بطبيعتها أسطوانة. لذا، "لا تطلب من الأشياء أن تجري مثلما تريد، بل أطلب أن تجري الأشياء مثلما تجري، وبذلك، تمضي حياتك في سكينه وسلام"³. أما الإنسان، فلا يملك القدرة على تغيير مصيره في العالم وما عليه إذا أراد أن يكون حرّاً، حرية الأشياء داخل الطّبيعة أو الضرورة، إلا أن يقبل ما يحدث له برضا وغبطة، لأنّه ليس في الإمكان أبدع ممّا كان. فالحرية وفق فكر إبيكتيتوس، هي قبول الضرورة الكامنة في الطبيعة، والعيش أخلاقياً في انسجام مع الطبيعة، بحيث يكون دور الإنسان فهم نظام العالم وقبول ما يحدث.

وقد عبّر عن ذلك إبيكتيتوس في شكل نصيحة تقدم بها لأحد أتباعه، حيث قال: "تذكر أنّك مثل في مسرحية تمضي، مثلما يشاء لها المؤلف؛ قصيرة إذا شاء لها القصر، وطويلة إذا شاء لها أن تطول. إذا راقه أن تلعب فيها دور متسوّل فإن عليك أن تؤديه أداء طبيعياً، وقد يريدك أن تؤدي دور أعرج أو مسؤول سياسي أو صاحب عمل خاص، وأيّاً ما كان دورك، فهذه مهمتك: أن تجيد أداء الشخصية المحدّدة لك، أمّا اختيار الشخصية فليس هذا من شأنك"⁴.

وزيدة القول، يبرز هذا المحور أن علاقة سبينوزا بالعقلانية اليونانية تقوم على استعادة نقدية لسؤال الوجود، فقد وجد في حكماء الطبيعة الأوائل نزوعاً إلى التفكير المباشر في الطبيعة، وأعاد بناء هذا النزوع داخل أفق المحايثة ووحدة الطبيعة والضرورة. وفي مقابل

1 "لفظ يوناني يعني عدم الاضطراب. ويشير هذا اللفظ إلى حالة من السكون الروحي وعدم القابلية للتأثر، وهي حالة لا يفوز بها إلا الحكيم الذي سمحت له معرفته بجميع الأمور بالتغلب على الخوف والتحرر من الانزعاج والاكتفاء بالقليل. وقد استعمل ديموقريطس هذا المصطلح قبل أن يتبنّاه الأبيقوريون والرواقيون والشكّاك".

جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، الطبعة الأولى، تونس 1994، ص: 16.

2 فاطمة حداد، الفلسفة النسقيّة، ونسق الفلسفة السياسية عند سبينوزا، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، الرباط 2017، ص: 14.

3 إبيكتيتوس، المختصر، دراسة وترجمة: عادل مصطفى، منشورات مؤسسة هنداي، (دون طبعة)، المملكة المتحدة 2017، ص: 26.

4 إبيكتيتوس، المختصر، المرجع نفسه، ص: 30.

التصورات الأفلاطونية والأرسطية التي أسهمت في ترسيخ الترتاب والثنائيات والغائية، أقام سبينوزا الوجود ضمن نظام واحد تحكمه الضرورة، وربط فهم الإنسان والسياسة بفهم موقعهما داخل الطبيعة.

كما تكشف مقارنته بالأيبيقورية والرواقية أن اشتراكه معها في العيش وفق الطبيعة لا يلغي اختلافه الجوهرى عنها، فقد جعل من فهم الضرورة أساساً للقدرة على الفعل والحرية، لا مبرراً للاستسلام لمصير مفروض. وبالتالي، أعاد سبينوزا توجيه العقلانية اليونانية داخل نسق حديث، واستعاد سؤال الوجود بوصفه مدخلاً لإعادة تأسيس الإنسان والأخلاق والسياسة والدولة في أفق المحايثة. ومن هذا الأساس الأونطولوجي يتجه البحث إلى المجال التاريخي والسياسي، للكشف عن أسباب الانحطاط التي أصابت التجربة السياسية، وبيان الكيفية التي يتيح بها مبدأ المحايثة إعادة تأسيس الفكر السياسي بعيداً عن التصورات المتعالية للسلطة والدولة.

المحور الثاني: نقد أسباب الانحطاط التاريخي وتأسيس الفكر السياسي على مبدأ المحايثة

يتبين أن دور الإنسان، حسب المدرسة الرواقية، محدد بصورة قبلية من قبل ضرورة ما؛ فقد تكون هذه الضرورة متعالية وتتخذ شكل آلهة متعددة أو إله واحد، وقد تتمثل في نظام طبيعي ينتظم وفقه وجود الكائنات جميعها. حيث يجد الإنسان نفسه خاضعاً لنظام سابق على إرادته، ومجبراً على القيام بأفعال وتصرفات تحددها قوة تتجاوز قدرته على التحكم فيها. أمّا سبينوزا، فينطلق من الطبيعة قصد فهمها واستيعاب نظامها، واكتشاف أن الطبيعة ذاتها هي الله أو الجوهر، وأنها تنتظم وفق نظام ضروري يسري على جميع الموجودات. فالله علة ذاته، ولا يكون معلولاً للأشياء أو خاضعاً لعلّة خارجية، وإنما تصدر عنه الأشياء وفق مقتضى طبيعته وضرورة وجوده. وتلتقي الرواقية مع سبينوزا في جعل الضرورة مبدأً ناظماً للوجود، وفي التأكيد على ضرورة فهم موقع الإنسان داخل النظام الطبيعي.

وتتصل الحرية والعبودية، في التصور الرواقي، بهذا النظام الضروري؛ فالإنسان مطالب بقبول ما تفرضه الضرورة، والتعامل معه بالرضا والطمأنينة، ما دام لا يستطيع تغيير نظام الطبيعة أو الخروج عن مقتضياته. ومن هذه الزاوية، تقترب فلسفة سبينوزا في تصورها للنظام الطبيعي من التصور الرواقي، مع وجود اختلافات أساسية بين الفلسفتين. فإذا كان سبينوزا ينفي الشعور بحرية الإرادة بالمعنى الذي يجعل الإنسان قادراً على الاختيار المستقل عن العلل التي تحدّد أفعاله، فإنه يدعونا إلى ممارسة عقلية تقوم على فهم النظام الطبيعي العام والطبيعة الإنسانية على وجه الخصوص، قصد إدراك أن ما يحدث لنا لا يصدر عن قوة متعالية حددت وعيّنت كل شيء منذ الأزل، بل ينتج عن ضرورة طبيعية تنتظم من خلالها سلسلة العلل والأسباب.

وبناءً على ذلك، تكمن المسألة لدى سبينوزا في إدراك الضرورة والكشف عن أسبابها؛ لكون الإنسان لا يتحرر من الضرورة ذاتها، لكنه ينعق من الوهم الناجم عن الجهل بأسباب أفعاله وانفعالاته، بقدر ما يكتسب معرفة بالنظام الذي يحكم وجوده. ومن ثم، يشكّل الوعي بالضرورة أساساً للانتقال من الخضوع للأسباب الخارجية إلى الفعل وفق مقتضى العقل، حيث تتجلى الحرية عند سبينوزا في قدرة الإنسان على الفعل انطلاقاً من فهم الضرورة المنظمة لوجوده، لا في مجرد الامتثال لما يفرضه النظام الطبيعي.

يظهر وجه الاختلاف بين الرواقية وفكر سبينوزا في تصورها لعلاقة الفعل الإنساني بالطبيعة؛ فالرواقية تدعو الإنسان إلى التسليم بما يحدث وقبوله كي لا نخرج من الموت، إذ يقول إبيكتيتوس: "تذكر أن من شتمك أو ضربك لم يُهتك، وإنما الذي أهانك هو حكمك بأن هذه الأشياء إهانة"¹. في المقابل، يدعو سبينوزا إلى الإقبال على الحياة بتأملها وتجاوز الخوف من الموت، مع ضرورة التحرر من الأهواء والانفعالات السلبية والهدامة. وهذا يعنى أن النزعة الرواقية تتجه نحو ترسيخ المهادنة مع ما يتعرض له الإنسان من ظلم واستبداد سياسي، بخلاف سبينوزا الذي لا يهدف أفقه الفلسفي إلى جعل الإنسان خاضعاً للنظام الطبيعي، وإنما يتجاوز ذلك

1 إبيكتيتوس، المرجع نفسه، ص: 31.

إلى فهم الطبيعة ووضعها في نصابها الصحيح، تأسيسًا لفكر سياسي وفلسفي محايث للعقل والإنسان. وبذلك، تمثل "فلسفة سبينوزا التتويج والعرض الأكثر تنظيمًا للحجج المادية التي طرحها الفلاسفة اليونان الذين سبقوا سقراط"¹.

يقترح باروخ سبينوزا مقارنة أونطولوجية - إتيقية جديدة، تتمثل في إمكانية تجاوز فكرة التأسيس على أنموذج مثالي يتخذ أصلاً ومرجعاً، ودعوة إلى النظر إلى الأشياء من زاوية طبيعتها الخاصة دون ربطها بغيرها أو قياسها إلى سواها. ولهذا، يوضح سبينوزا: "في حدود كوننا نرّد أفراد الطبيعة إلى هذا الجنس، ونقارن بعضهم ببعض، ونجد أن أحدها أكثر كمالاً أو حقيقةً من الآخر فإننا نقول إن بعضها أكثر كمالاً من البعض الآخر"²؛ ذلك أن المقارنة تنطوي على مغالطات ذهنية. فعلى سبيل المثال، عندما نقارن الأعمى بالمبصر، نخلص إلى أن العمى شر³، والإبصار خير⁴، وهو خطأ فادح يزداد سوءاً حين نعدّ العمى نقصاً في الطبيعة أو شكلاً من أشكال الحرمان؛ لأننا حينئذ نحكم عليه استناداً إلى فعل الإبصار، مفترضين أن الأصل هو البصر وأن العمى خلل ونشاز طارئ. وعليه، لا بد من تجاوز الحكم على الأشياء من زاوية كونها مجرد كيانات عقلية، والنظر إليها في ذاتها وحقيقتها.

ويترتب على ذلك أن العمى ليس عيباً أو نقصاً؛ إذ ليس الكمال والنقص في الواقع سوى أنماط فكرية ومعانٍ اعتاد الذهن نحتها عند المقارنة بين أفراد من النوع نفسه أو الجنس نفسه. وبذلك، فإن لفظ العمى لا يعبر عن نقص في الطبيعة، وإنما هو مجرد تعبير عن ماهية الشيء في تحققه؛ فماهية الأعمى - أي درجة كماله وواقعه - هي ألا يبصر، ولا يوصف العمى لذاته بالخير أو الشر، إنه تجسيد للحالة التي تكون عليها ماهيته المقدرة له.

تبعاً لذلك، لا ينبغي للأعمى أن يحزن أو يجزع أو يتشاءم من عماءه، أو يعدّ ذلك شراً لحق به؛ إذ ثمة فارق جوهري بين النظر إلى الشيء في ذاته ووفق طبيعته الخاصة، وبين الحكم عليه استناداً إلى مقارنته بشيء آخر. فغاية المقارنة تتلخص في المصادرة على المطلوب وحياسة المنافع والمصالح والنتائج؛ ذلك أن الناس يصفون الأشياء بالخير أو الشريرة، فيعدّون الأول مفيداً والثاني ضاراً، لإسقاطهم أحكامهم وتقديراتهم الذاتية الناجمة عن المقارنة ونسبة شيء إلى شيء آخر يفوقه.

هذا مع العلم أننا جميعاً نخضع لنظام الطبيعة ذاته حسب سبينوزا، حيث يجب أن يكون كل موجود على ما هو عليه تحاشياً للوقوع في التناقض. يقول سبينوزا: "ما أعنيه بالكمال عمومًا هو الواقع، أي ماهية كل شيء بما هو موجود، وبما هو ينتج معلولاً ما بوجه ما وبغض النظر عن ديمومته"⁵. ويضيف: "أعني بالكمال عمومًا - كما قلْتُ - الحقيقة، أي ماهية شيءٍ كيفما كان من حيث كونه موجوداً ومنتجاً بكيفية ما لفعل، بغض النظر عن ديمومته"⁶. وبالجمل، فإن "التقص والعيب والشر وما إلى ذلك من المعاني

1 جوناثان آي. إزرايل، التنوير متنازعاً فيه، الفلسفة، والحداثة، واندثاق الإنسان (1670-1752)، ترجمة: محمد زاهي المغربي ونجيب الحصادي، مراجعة: صالح مصباح، هيئة البحرين للثقافة والآثار، الطبعة الأولى، المنامة، 2020، ص: 82.

2 سبينوزا، الإتيقا، الجزء الرابع، تقديم، ص: 235.

3 - "أعني بالحسن ما نعلم علم اليقين أنه نافع لنا". سبينوزا، الإتيقا، المصدر نفسه، الجزء الرابع، التعريفات، التعريف 1، ص: 237.

4 "وأعني بالقبيح، على العكس من ذلك، ما نعلم علم اليقين أنه يحوّل دون امتلاكنا لخير ما". سبينوزا، الإتيقا، المصدر نفسه، الجزء الرابع، التعريفات، التعريف 2، ص: 237.

5 باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، ترجمة: جلال الدين سعيد، مراجعة: جورج كتورة الشاعر، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2009، الباب الرابع، التمهيد، ص: 233.

6 باروخ سبينوزا، الإتيقا، ترجمة وتقديم وتعليق: الدكتور أحمد العلمي، أفريقيا الشرق، (د-ط)، الدار البيضاء، 2010، الجزء الرابع، تقديم، ص: 236.

السلبية ليست من خواص الأشياء وصفاتها، إنها تعابير ودلائل على علاقات الموازنة والمقارنة التي نقيمها بين هذه الأشياء وأشياء أخرى نحكم بأنّها تفوقها كمّالاً، فالعيب لا يعدو أن يكون إلّا كمّالاً أقلّ، والشّر ليس إلّا فقداناً ونقصاناً لخير أعظم¹. ليست الأشياء ناقصة في ذاتها ولا في طبيعتها؛ بحكم أن كل حال أو شيء يوجد على هذا النحو الذي يجب أن يكون عليه، لا كما نرغب نحن. فالنقص الذي يتراءى لنا في الأشياء إنما ينجم عن قصور إدراكنا؛ فالخير والشر والجميل والقيبح، والنظام والفوضى، وسائر المعاني التي نوظّفها للحكم على الأشياء، ما هي إلّا ترجمات لفعل المخيلة وتأثيرات انفعالات الجسد، إلى درجة أنّ "علم الأهواء لدى سبينوزا، إنما هو علم المخيلة"².

لقد بدأت حكاية الإغريق منذ القرن السادس قبل الميلاد، حين تفتّت المذاهب الفلسفية النّاطرة في الوجود في محاولة لتجاوز الرؤية الأسطورية السائدة التي كانت وسيلة التعبير عن أسرار العالم وألغاز الطبيعة والآلهة. فكانت رؤاهم تعبيراً عن ذلك العهد من تفكيرهم، غير أن الفلسفات الخلقية التي تناسلت لاحقاً كانت نذير شؤم عليهم؛ إذ أهملت الوجود لصالح الموجود، فكانت تلك بداية الانحطاط الجمالي والسياسي. وفي هذا السياق، يرى الدكتور "محمد الشيخ" أن الروح اليونانية كانت شعلة متوقّدة، ممتلئة بالحياة والحيوية، وحب المدينة - الدولة وتقديس القوانين، حيث انحاز اليونان إلى الإفراط في سيادة النفوس والأجساد، عبر رغبة قوية جامحة في التعبير عن أهوائهم بمختلف أشكالها. وأية رغبات كانت؟ إنها تلك التي تُبدّد الجهد والطاقة؛ فعوض تزيين المدينة - الدولة والواقع بالقانون والفكر السياسي الخلاق، حدث العكس، جمّلوا الواقع بالكسل والتهاون والاندفاعات الجنسية الزائدة عن الحاجة والضرورة الملحة، بمعنى حولوا القوة العقلية الإغريقية إلى أمراض واضطرابات، انعكست على الواقع وعلى مؤسسة المدينة - الدولة، قدّسوا الحفلات الماجنة، ومختلف أنواع الرقص، على حساب التربية الرصينة والتدريبات الميدانية التي جعلت في وقت ما الروح قوية ومستعدة للموت من أجل المدينة، بحيث صار السقم - ويا للغرابة! - دافعاً للحياة لا جاذباً للموت، وإذ هم تمّروا وأفرغوا ووظفوا، تغافلوا الدولة وتجاوزوها³.

لقد تحولت القوة التي هي سر وجود الإغريق، وعنوان فن نحت الأجساد والعضلات المفتولة على الجدران، إلى طاقة سلبية للصراع الداخلي بين المدن، "فتنازعت مدّهم أشدّ ما يكون النزاع وتطاحت أفدح تطاحن"⁴؛ حيث تحولت مظاهر القوة والصحة والعظمة والجمال والجلال الإغريقي إلى وسائل سلبية للاستقواء، لا بغاية قهر الأعداء الخارجيين وتقوية الجبهة الداخلية، وإنما على مواطني المدينة - الدولة أنفسهم. فقد أضحت العظمة ساحة للقتال والتنافس لتدمير ما تبقى من المدينة، فكان الصراع بين المدن حصيلة قوة يونانية لم تُوظّف سياسياً واجتماعياً لخدمتها. وعوضاً عن أن تكون الحفلات والفنون ومختلف أنواع الطقوس المقامة في الأعياد أدوات للتجميل والعقلنة السياسية للواقع، ووسيلة لتمتين النفوس وتماسك العلاقات الاجتماعية التي تُعدّ أساس اقتدار المدينة، وطلب الأفضل لها، حدث العكس، تم تصريف فائض القوة سلّياً.

تُفضي المعطيات السابقة إلى أن علاقة سبينوزا بالفلسفة اليونانية ليست علاقة انتماء بسيط ولا قطعية حاسمة، بل هي علاقة توتّر خلاق تتأسّس على الاستيعاب النقدي وإعادة البناء داخل أفق فلسفي مغاير؛ ذلك أنّ العقلانية الطبيعية التي دشّنها الحكماء

1 جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، الدين والأخلاق والسياسة، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الرباط 2017، ص: 102.

2 Robert Misrahi, *Le Désir et la réflexion dans la philosophie de spinoza*, Paris - Londres - New York, Gordon and Breach. 1972. P.63.

3 انظر: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر نيتشه، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص: 149. (بتصرف).

4 محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر نيتشه، المرجع نفسه، ص: 149.

الأوائل، والقائمة على النظر في الطبيعة من داخلها واعتبار أن أصلها كامناً فيها بالقوة، شكّلت أحد المرتكزات العميقة التي يتقاطع معها المشروع السبينوزي، من حيث إقراره بإمكان فهم الوجود انطلاقاً من قوانينه الداخلية دون الحاجة إلى استدعاء علل مفارقة. غير أن هذا التقاطع لا يحجب الاختلاف؛ إذ يعيد سبينوزا صياغة هذا الإرث الفلسفي داخل نسقٍ أكثر صرامة، يجعل من الطبيعة جوهرًا واحدًا محكومًا بالضرورة أو النظام الطبيعي العام، لا مجال فيه لأيّ انفصال بين العلة والمعلول، أو بين الخالق والمخلوق. إن انفتاح التفكير على التراث اليوناني لا يهدف إلى استعادة نماذج جاهزة، بل إلى استثمارها في أفق الفهم والتجاوز، حيث تغدو المفاهيم السياسية - من قبيل الدولة، والعدالة، والقانون - محط إعادة تأسيس ضمن رؤية محايثة.

وفي هذا السبيل، يندرج السجل التاريخي بين التعالي والمحايثة بوصفه الخلفية النظرية التي يتشكّل ضمنها مفهوم الدولة. فإذا كانت بعض التصورات اليونانية، خصوصاً عند أفلاطون، قد مالت إلى تأسيس السياسة على مثالٍ متعالٍ، في حين سعى أرسطو إلى ردها إلى طبيعة الكائن الإنساني، فإن هذا التوتر لم يُجسّم، وإنما استمر وتعمّق مع بروز الفكر اللاهوتي، حيث أُعيد إدماج الدولة ضمن أفقٍ ديني يجعلها خاضعة لمرجعية مفارقة.

غير أن باروخ سبينوزا يتدخل داخل هذا الأفق بوصفه لحظةً فلسفية حاسمة، لا لينحاز إلى أحد الطرفين، وإنما ليعيد ترتيب العلاقة بينهما عبر تفكيك أوهام التعالي وتأسيس المحايثة أفقاً شاملاً للفهم السياسي. ولا ينتهي السجل بين التعالي والمحايثة إلى غلبة أحدهما، ولا إلى هدنةٍ توفيقية، بل إلى تحوّل نوعي يعيد تعريف الدولة ذاتها، من كيانٍ يستمدّ مشروعيتها من خارج الطبيعة، إلى تعبيرٍ عن ديناميّتها الداخلية وقواها المتفاعلة. ومنه، يمكن القول إنّ سبينوزا يمثّل ذروة مسارٍ فلسفي طويل، يبدأ مع العقلانية اليونانية، ويمرّ عبر التحولات اللاهوتية، لينتهي إلى إعادة تأسيس السياسة على مبدأ الضرورة والمحايثة، حيث تغدو الدولة أثراً من آثار الطبيعة، لا انعكاساً لعالمٍ مفارق.

خاتمة:

تأسيسًا على ما تقدّم، تكشف مجمل التحليلات التي قدمتها هذه الدراسة أن علاقة سبينوزا بالعقلانية اليونانية لا تستقيم وفق النموذج التبعية أو القطيعة المطلقة؛ إنما تتخذ صورة علاقة نقدية مركبة، يستعيد فيها الفكر السبينوزي بعض المفاهيم المركزية في الفلسفة اليونانية، كالطبيعة والضرورة والعقل، ثم يعيد تحديد دلالاتها داخل أفق أنطولوجي مغاير قوامه المحايثة. فسبينوزا يستعيد المفاهيم اليونانية، ويعمل على تحريرها من الدلالات التي ربطتها بالمتعالي أو بالغاية أو بنظام مفارق للوجود، ليعيد إدراجها ضمن وحدة الطبيعة وقوانينها الضرورية. وهكذا، فإن نقد الميتافيزيقا المتعالية لا يظهر باعتباره تمرينًا نظريًا منفصلًا عن المجال السياسي، إنه يتحول إلى شرط نظري لإعادة التفكير في الإنسان والسياسة والدولة من داخل شروط وجودها الفعلية.

وتتضح أهمية هذا التحول في أن الأنطولوجيا السبينوزية تتيح تأسيس السياسة على أساس مادي وطبيعي، يجعل الإنسان نقطة انطلاق لفهم الاجتماع السياسي بدل البحث عن أساس متعالٍ للسلطة. فحين تتفكك التصورات اللاهوتية القائمة على الغائية والتفاضل والتراتبية بين الموجودات، يفتح المجال أمام تصور للسياسة يستند إلى الإنسان من حيث هو كائن طبيعي يمتلك قدرة على الفعل والتأثير والتأثر. ولا تظهر السياسة بوصفها نظامًا مفروضًا على البشر من خارج وجودهم، وإنما باعتبارها تنظيمًا للقوى والعلاقات التي تنشأ بينهم داخل شروط الحياة المشتركة. لذلك يرتبط تأسيس المواطنة والشرعية السياسية بتجاوز التصورات التي تجعل النظام السياسي امتدادًا لإرادة متعالية أو تجسيدًا لنظام غائي مفارق للطبيعة، إذ تستمد السياسة مشروعيتها من قدرتها على تنظيم الوجود المشترك وحفظ شروطه وتنمية إمكانات الأفراد داخله.

وتكشف المقارنة بين سبينوزا والرواقية أن اشتراكهما في مفهوم الضرورة لا يعني تطابق تصوريهما للإنسان والحرية. فالضرورة السبينوزية لا تحيل إلى قدر محتوم يستوجب الامتثال والخضوع، بل إلى انتظام الوجود وفق قوانين الطبيعة التي لا يستطيع الإنسان الانفصال عنها. غير أن وعي هذه الضرورة وفهم أسبابها يتيحان انتقال الإنسان من الخضوع السلبي إلى القدرة على الفعل؛ ذلك أن الحرية لا تتأسس على التحرر من الضرورة، وإنما على معرفتها وفهم شروطها وتحويل هذا الفهم إلى قدرة عملية. وبهذا المعنى، تتحول المعرفة من مجرد إدراك نظري إلى قوة تحريرية، إذ يزداد اقتدار الإنسان بقدر ما يزداد وعيه بالأسباب التي تحدد أفعاله وانفعالاته، بما يفتح أمامه إمكان الانتقال من الخضوع للأهواء إلى الفعل الذي يسترشد بالعقل، ومن ثمة إلى تحقيق قدر أكبر من الفرح والطمأنينة والسعادة.

يتيح هذا المنظور كذلك إعادة النظر في أزمت المدينة السياسية من زاوية أنطولوجية تتجاوز التفسيرات التي تحصر أسباب الانحطاط في ضعف المؤسسات أو فساد القوانين. فالمدينة لا تتحدد فقط بالبنية القانونية التي تنظمها، وإنما كذلك بنوعية القوى والانفعالات التي تتحرك داخلها وبكيفية انتظام هذه القوى في إطار الحياة المشتركة. وحين ينفصل فائض القوة والنشاط عن العقل والتربية وتنظيم الحياة العامة، يمكن أن يتحول إلى مصدر للصراع والتفكك بدل أن يكون طاقة لبناء المشترك. ويصبح الانحطاط السياسي مرتبطًا ببنية الوجود المشترك نفسها، حيث يكون الخلل اضطرابًا في كيفية تنظيم القوى والرغبات والانفعالات التي تؤلف الجماعة السياسية. وعليه، فإن استقرار المدينة يتوقف على قدرتها على تحويل تعدد القوى وتعارضها إلى إمكان للتعاون وحفظ المشترك.

ويبلغ هذا المسار مداه في إعادة تحديد مفهوم الدولة داخل نظام الطبيعة. فالدولة، وفق المنظور السبينوزي، ليست صورة مثالية قائمة في عالم مفارق، ولا مؤسسة تستمد مشروعيتها من تفويض إلهي متعالٍ، إنما تشكل سياسي ينشأ داخل الطبيعة ومن العلاقات

التي تربط الأفراد بعضهم ببعض. لذلك، لا تُقاس قيمة الدولة بمدى قدرتها الفعلية على تنظيم القوى المتفاعلة داخل الجماعة، وحفظ الأمن، وتوفير شروط الحرية، وتهيئة المجال الذي يستطيع فيه الأفراد ممارسة قدراتهم ضمن حياة مشتركة مستقرة. أكثر من ذلك، لا تكون الدولة غاية قائمة بذاتها، بل وسيلة لتنظيم الوجود المشترك وصيانة شروط استمراره، بحيث ترتبط قوتها بقدرتها على إنتاج الأمن والثقة والحرية، لا بمجرد قدرتها على الإكراه والسيطرة.

تكمن القيمة النظرية للانتقال من العقلانية اليونانية إلى سبينوزا في أن المفاهيم التي شكلت أساس التفكير السياسي القديم تكتسب داخل أونطولوجيا المحايثة دلالة جديدة؛ إذ إنّ الطبيعة لا تعود مجرد خلفية للفعل السياسي، والضرورة لا تختزل في الخضوع لمصير محتوم، والعقل لا ينحصر في وظيفة تأملية، والدولة لا تظهر بوصفها تجسيداً لأنموذج متعالٍ على الواقع. وتتداخل هذه المفاهيم داخل تصور يجعل السياسة امتداداً للوجود الطبيعي للإنسان، ويجعل تنظيم الحياة المشتركة مسألة متصلة بتنظيم القوى التي تؤلف الجماعة. وينتقل السؤال السياسي من البحث عن مصدر مفارق للشرعية إلى مساءلة الشروط الطبيعية والإنسانية التي تجعل الاجتماع السياسي ممكناً ومستقراً، ومن تصور الدولة بكونها سلطة فوق الأفراد إلى فهمها باعتبارها تعبيراً عن قدرتهم المشتركة على تنظيم وجودهم وحفظه.

وتتحدد راهنية المشروع السبينوزي في كونه يربط بين المعرفة والقوة والحرية داخل تصور واحد للسياسة، ويجعل بناء الدولة عملية مستمرة في تنظيم شروط العيش المشترك بدل اختزالها في تجسيد نهائي لأنموذج سياسي جاهز. إن الحرية، لا تقف خارج الدولة أو في مواجهة وجودها، وإنما تصبح إحدى الغايات التي تكشف الدولة عن قدرتها على تحقيقها بقدر ما تنجح في تنظيم القوى البشرية وتوسيع مجال الفعل العقلي. ولا تنحصر أهمية سبينوزا في إعادة قراءة التراث السياسي اليوناني أو في نقد الميتافيزيقا المتعالية، بل تتجلى في فتح أفق فلسفي يجعل السياسة شأنًا محايثًا للطبيعة وللإنسان، ويعيد تأسيس الدولة على قدرتها الفعلية على حفظ الوجود المشترك وتنمية قدرات أفرادها، بما يجعل المحايثة مبدأً ناظمًا للعلاقة بين الإنسان، والطبيعة، والسياسة، والحرية.

المصادر والمراجع:

1. مصادر ومراجع بالعربية:

- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، ترجمة: جلال الدين سعيد، مراجعة: جورج كتورة الشاعر، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2009.
- باروخ سبينوزا، الإتيقا، ترجمة وتقديم وتعليق: الدكتور أحمد العلمي، أفريقيا الشرق، (د-ط)، الدار البيضاء، 2010.
- أحمد العلمي، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، فلسفة الوجود والسعادة عند سبينوزا، منشورات أفريقيا الشرق، (دون طبعة)، الدار البيضاء 2015.
- أحمد العلمي، الوجود بين الوحدة والاختلاف في فلسفة سبينوزا، الوجود بين الوحدة والاختلاف في فلسفة سبينوزا، مجلة مدارات فلسفية، مجلة الجمعية الفلسفية المغربية، العدد 15، دار أبي رقيق للطباعة والنشر، الرباط 1998.
- جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، الطبعة الأولى، تونس 1994.
- فاطمة حداد، الفلسفة النسقية، ونسق الفلسفة السياسية عند سبينوزا، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة صالح مصباح، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، الرباط 2017.
- إيكيتوس، المختصر، دراسة وترجمة: عادل مصطفى، منشورات مؤسسة هنداي، (دون طبعة)، المملكة المتحدة 2017.
- جوناثان آي. إزرايل، التنوير متنازعاً فيه، الفلسفة، والحداثة، وانعتاق الإنسان (1670-1752)، ترجمة: محمد زاهي المغربي ونجيب الحصادي، مراجعة: صالح مصباح، هيئة البحرين للثقافة والآثار، الطبعة الأولى، المنامة، 2020.
- محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر نيتشه، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2008.

2. مصادر ومراجع أجنبية:

- Spinoza, Baruch, *Correspondance*. Trad. Maxime Rovere, lettre 56, GF, Flammarion, Paris, 2010.
- Meschonnic Henri, *Spinoza Poème de la pensée*, Maisonneuve et Larose, Paris, 2002.
- Victor Delbos, *Le Spinozisme*, Vrin, 5è éd, Paris, 1958.
- Friedrich Nietzsche, *Par-delà le bien et mal*, Gallimard, Paris, 1971.
- Robert Misrahi, *Le Désir et la réflexion dans la philosophie de spinoza*, Paris Londres – New York, Gordon and Breach. 1972.